

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية  
فرع: العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية والمحاسبة  
رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة): ديلمي قمر

تحت عنوان

دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح  
دراسة حالة ملبنة الحضنة المسيلة-

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د/ غربي حمزة
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	د/ بدروني عيسى
مناقشا	جامعة المسيلة	د/ جمعي محمد صالح

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا  
لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا  
فكافئوه،

فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

واقترءوا بهذا الحديث الشريف أتوجه بالشكر

إلى الأستاذ المشرف: بدروني عيسى

إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة المسيلة

وإلى كل زملائنا وزميلاتنا

في قسم العلوم المالية

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل "...واخفض لهما جناح الذل  
من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، إلى من سهرت وتعبت وربيت، إلى  
من غمرتني بعطفها، وكانت سندا لي في الحياة، إلى أمي الغالية أدام الله عليها  
صحتها ورعاها.

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه، عينا سهرت ويدي  
تعبت زرعت وحق لك الحصاد، إلى أبي العزيز أدام الله عليه صحته ورعاها.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم، فلم أتصور الدنيا بعيدا عنهم إخواني:

الجمعي، الشريف، عمر، صدام.

وإلى كل عائلتي الكريمة...

إلى من أرى التقائل بعينهم والسعادة في ضحكتهم إلى أعز صديقاتي: أم  
السعد أحلام، رحمة، أمينة، أنوار، سمية، لبيبة، مريم، حفيظة، نجاة،  
زهرة، إيمان، دنيا، خوله.....

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي..... إليكم جميعا أهدي  
هذا الجهد المتواضع

ديلمي قمره

# الفہارس

# فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

أ ..... مقدمة

## الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية

تمهيد ..... 07

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات ..... 08

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات، وأهميتها وأهدافها ..... 08

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها ..... 12

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات ..... 16

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح والشفافية ..... 24

المطلب الأول: ماهية الإفصاح ..... 24

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية وشروطها ومعوقاتها ..... 28

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ..... 31

المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية ..... 33

المطلب الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية ..... 33

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في الإفصاح والشفافية ..... 35

المطلب الثالث: أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات .. 37

خلاصة الفصل ..... 39

الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح دراسة حالة\_ ملبنة  
الحضنة

41	.....	مقدمة
42	.....	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة
42	.....	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها
45	.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
52	.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيانات
52	.....	المطلب الأول: تصميم قائمة الاستبيان
54	.....	المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج
65	.....	خلاصة الفصل
68	.....	الخاتمة
72	.....	قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص

# فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	10
02	محددات حوكمة الشركات	14
03	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	16
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (ملبنة الحضنة)	50
05	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	53
06	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	55
07	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	56
08	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	57
09	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على بعد الإفصاح والشفافية	64

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	مراحل تزايد عدد العمال في المؤسسة.	1
53	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	2
54	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	3
56	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	4
57	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي.	5
59	معامل ألفا- كرونباخ والتطبيق وإعادة التطبيق لمقياس الذكاء الاجتماعي.	6
60	العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية.	7
61	العلاقة بين مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون من المؤسسات والإفصاح والشفافية.	8
62	العلاقة بين مبدأ دور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية.	9
63	العلاقة بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.	10
64	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على بعد الإفصاح والشفافية.	11

# مقدمة

## مقدمة عامة

لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى شركات في العالم، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرون المتعاملون في الأسواق المالية.

كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المفصح بها من قبل هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة. الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

وبالرغم من أن الشركات تلجأ في العموم إلى إعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية التي تضمن سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، تتميز بالبعد عن التحيز الشخصي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الإختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد يساء استغلالها لتلبية أهداف شخصية ضيقة، ما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لذا فإن أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

## مقدمة عامة

### 1\_الإشكالية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإلمام بالموضوع أكثر، تم طرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى يعمل تطبيق آليات حوكمة الشركات في إرساء وتكريس مبدأ الشفافية والإفصاح في ملبنة الحضنة".

يترتب على طرح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

1/هل توجد علاقة ارتباطية بين مقومات أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية؟

2/ كيف يساهم تطبيق مبدأ الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون من المؤسسات في تحقيق الإفصاح والشفافية؟

3/ هل يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحقيق الإفصاح والشفافية؟

4/ كيف يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز الشفافية والإفصاح؟

5/ ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في ملبنة الحضنة؟

### 2\_فرضيات الدراسة:

1/ توجد علاقة ارتباطية بين مقومات أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية.

2/ يساهم تطبيق مبدأ الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون من المؤسسات في تحقيق الإفصاح والشفافية.

3/ يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحقيق الإفصاح والشفافية.

## مقدمة عامة

4/ يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز الشفافية والإفصاح.

5/ مستوى الإفصاح والشفافية مرتفع لدى ملبنة الحضنة.

### 3\_مبررات اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية :

\_ أهمية هذا الموضوع بالنسبة للباحث.

\_ الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط مفاهيمه.

وأخرى موضوعية:

\_ مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري

وسلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات في العالم.

### 4\_أهداف الدراسة وأهميتها:

\_ محاولة إبراز دور حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة

الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها.

\_ إبراز أهمية الإفصاح والشفافية في الشركة.

\_ التعرف على مختلف متطلبات الإفصاح والشفافية كآلية لتقليل الغموض والضبابية في

المعلومات المالية وإضفاء الثقة بين الأطراف ذات المصلحة.

### 5\_صعوبات الدراسة:

1\_ عدم الجدية في الإجابة على فقرات الاستبيان من طرف أفراد عينة الدراسة(ملبنة الحضنة)

## مقدمة عامة

2\_ رفض أفراد مجلس إدارة ملبنة الحضنة إجراء المقابلة والإجابة على بعض التساؤلات التي قد تساعدنا في تحليل نتائج الدراسة المتوصل إليها.

### 6\_ منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة، فإنه سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

\_ **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

كما يتم استخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبين:

\_ **الأول:** الدراسة النظرية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية للموضوع.

\_ **الثاني:** الدراسة التطبيقية التي تتضمن تصميم استبيان وتوزيعه على مديري وأصحاب القرار في ملبنة الحضنة، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في الإجابة على مشكلة الدراسة.

### 7\_ الدراسات السابقة:

1\_ **حماش عومرية "أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية - ولاية السعيدة)،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة د. طاهر مولاي سعيدة، سنة 2013/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن جميع مؤسسات العينة لا يملكون دليل متعلق بالحوكمة بالرغم من اصدار دليل الحوكمة الجزائري، وإنما تخضع جميعها لقانون المالية بما فيه قانون الضرائب والقانون التجاري، تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بسعيدة.

## مقدمة عامة

2\_ ماجد إسماعيل أبو حمام "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية\_دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية\_غزة، سنة 2009.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين مقومات قواعد الحوكمة والإفصاح والشفافية، كما يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي، إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمن عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساوي للجميع.

3\_ طلحة أحمد "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية\_دراسة حالة مجمع صيدال"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثلجي الأغواط، سنة 2011/2012.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية الاستفادة من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات، حيث توصلت هذه الدراسة إلى: تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات، بحيث أكدت أن المجمع يحترم معظمها، وبالتالي فلا شك أن المعلومات المقدمة من المجمع تتميز بالجودة.

## 8\_ هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول النظري المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية، والفصل الثاني تطبيقي\_دراسة حالة ملبنة الحضنة.

الفصل الأول:  
الإطار النظري  
لحوكمة الشركات  
والإفصاح  
والشفافية.

مقدمة:

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة "آنرون" التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وانهيار شركة "وولد كوم" الأمريكية للاتصالات عام 2002م.

هذه الأحداث تبين أن نقص حوكمة الشركات كآلية رقابة فعالة، يؤدي إلى تمكين من يعملون داخل الشركة (مديرين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفون) من نهبها، وذلك على حساب المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.

لذلك فقد انجر عن تلك الإنهيارات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة، مما أدى إلى انصراف المستثمرون عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة انعدام الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

وانطلاقاً مما سبق وللاإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.
- المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح والشفافية.
- المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية.

### المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

بعد التغيرات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية التي حدثت في العالم نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الكبرى مثل: فضيحة بنك الإئتمان والتجارة الدولي (BCCI) وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات، ظهر مصطلح حوكمة الشركات، إذ يرجع البعض السبب الرئيسي لإنهيار تلك الشركات إلى عدم الأخذ بمبدأ الحكم الرشيد للشركات، مما جعلها تنهار وتعلق افلاسها، كما أن غياب الحوكمة أدى إلى فقدان الثقة بين الأطراف الأساسية في الشركات، أي بين الإدارة وحملة الاسهم نتيجة نقص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية لتلك الشركات.

### المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

#### الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها

#### أولاً: تعريف حوكمة الشركات

تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، بحيث يشير كل تعريف إلى المرجعية الثقافية والفكرية لأصحابه، ومن أبرز التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات مايلي:

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "بأنها ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"، فالحوكمة تتكون من الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالح أفراد المجتمع، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد مطر وعبد الناصر نور، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 1، كانون الثاني، 2007، ص 51.

ويعرفها الكاتب "Gabrielle Ô Donovan": بأنها السياسات الداخلية التي يشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم إحتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة<sup>1</sup>.

وعرفت أيضا: "بأنها نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبني على تنظيم عملية إتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام"<sup>2</sup>.

وعرفها الدكتور أحمد علي خضر: بأنها هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى<sup>3</sup>.

وهناك من يعتبرها: بأنها نظام رقابي إداري ومالي على الشركة، حيث يشمل مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات والحقوق والواجبات لكل من أصحاب رأس المال، رئيس مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات المصالح بالشركة<sup>4</sup>.

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

<sup>1</sup> مصطفى يوسف، "عولمة الأسواق المالية المعاصرة"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016 ص302.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 132.

<sup>3</sup> أحمد علي خضر، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، 2012، ص ص 9\_8.

<sup>4</sup> أحمد ماهر، "تطوير المنظمات (الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وغدارة التغيير)"، الجلال للطباعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 543.

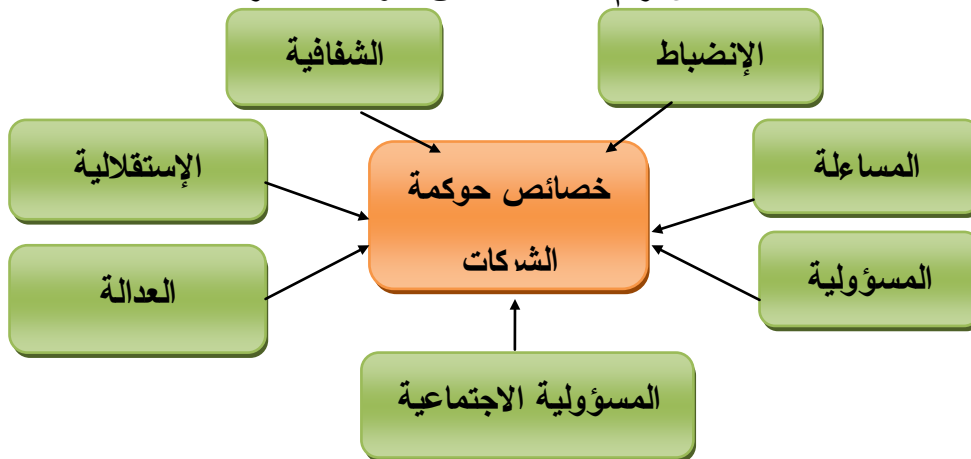
"تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة المديرين، المساهمين، وأصحاب المصالح، ومجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات".

### ثانياً: خصائص حوكمة الشركات

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، يستنتج أن هذا المفهوم له مجموعة من الخصائص<sup>1</sup>:

1. **الإنضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب الصحيح؛
2. **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
3. **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
4. **المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية؛
5. **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
6. **العدالة:** احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
7. **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

#### الشكل رقم 1: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصائص حوكمة الشركات.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية 2005، ص3.

### الفرع الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة

#### أولاً: أهمية حوكمة الشركات

الحوكمة لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، حيث تتضح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
  - ✓ تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية؛
  - ✓ الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها؛
  - ✓ زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- وبالتركيز على الجانب المحاسبي والرقابي، فإن أهمية حوكمة الشركات تتجسد في الآتي<sup>2</sup>:
- ✓ محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
  - ✓ تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة؛
  - ✓ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

#### ثانياً: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيراً من الأهداف من أهمها ما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ تحسين القدرة التنافسية للشركات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- ✓ فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساعلة المحاسبية بها؛

<sup>1</sup> فيصل محمد الشواربة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، جامعة مؤتة، ص 10.

<sup>2</sup> عمر شريقي، "التدقيق الداخلي كأحد آليات نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، 2015، جامعة سطيف 1، ص 5.

<sup>3</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية نظرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، مصر، 2007، ص 15\_16.

- ✓ ضمان مراجعة الأداء الإداري والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- ✓ تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها؛
- ✓ تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- ✓ تعظيم أرباح الشركة الاقتصادية؛
- ✓ زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الإستثمارية؛
- ✓ الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- ✓ تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛
- ✓ مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

### المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

#### الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: محددات خارجية وأخرى داخلية<sup>1</sup>.

#### أولاً: المحددات الخارجية

تشمل المحددات الخارجية القانونيين المنظمة للنشاط الإقتصادي للدولة والذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل: قوانين الشركات، قوانين العمل، وقوانين الإستثمار ورأس المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الإحتكار؛
- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة؛

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، مجلة لبنك الإستثمار القومي، العدد 03، القاهرة، جويلية، 2007، ص 6.

• كفاءة الأجهزة الرقابية مثل: هيئات سوق المال، وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الإلتزام؛

• دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعية المحاسبين ونقابة المحامين والعمال والموظفين.

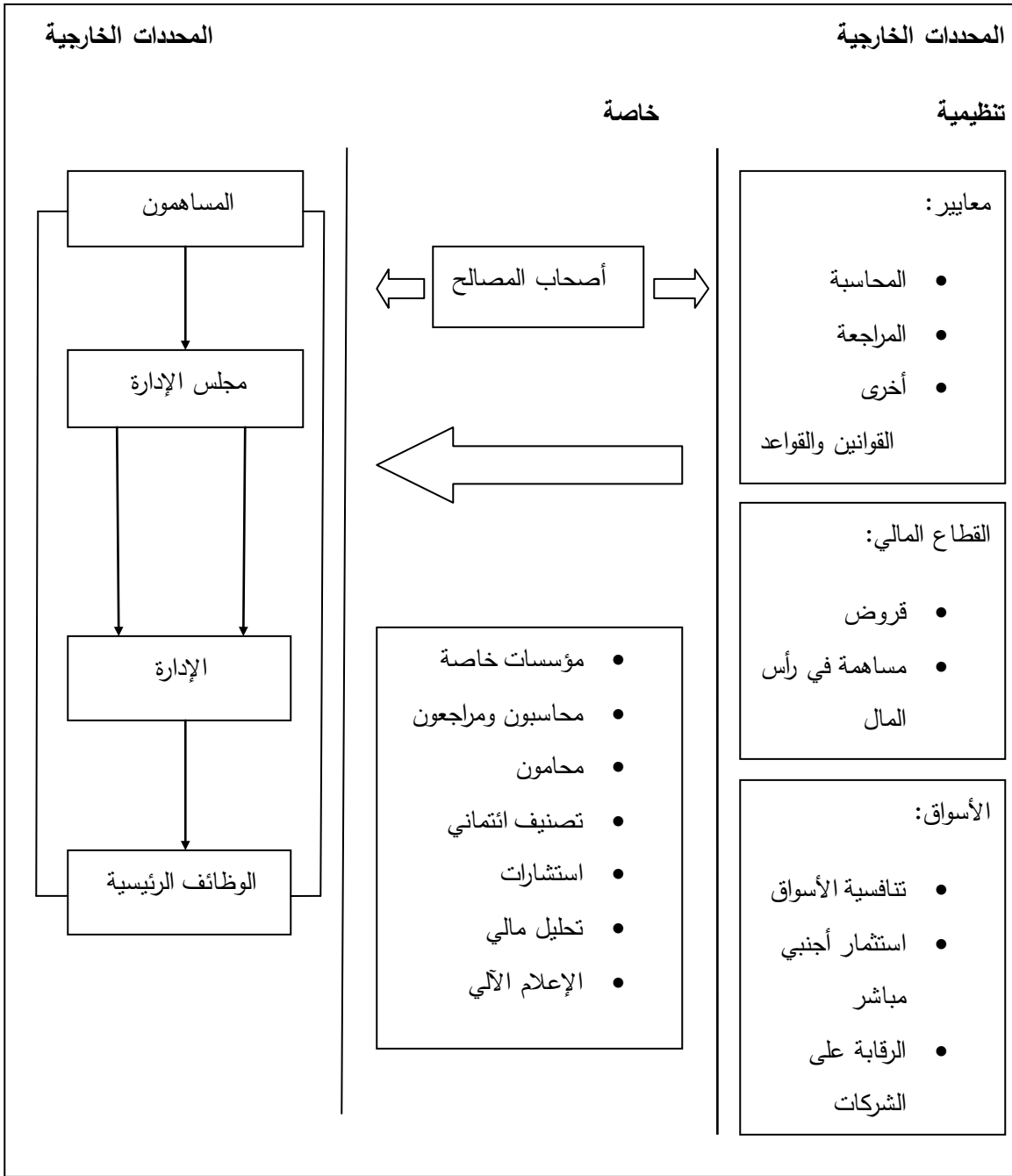
وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل من المخاطر.

### ثانياً: المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة مثل: مجلس الإدارة، والإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف.

ويمكن إبراز هذه المحددات حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: محددات حوكمة الشركات



المصدر: محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، مجلة لبنك الإستثمار القومي، العدد 03، القاهرة، جويلية 2007

ص 7.

### الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

تتمثل الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة فيمايلي<sup>1</sup>:

**المساهمون Sharholders:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

**مجلس الإدارة Board of Directors:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل: أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

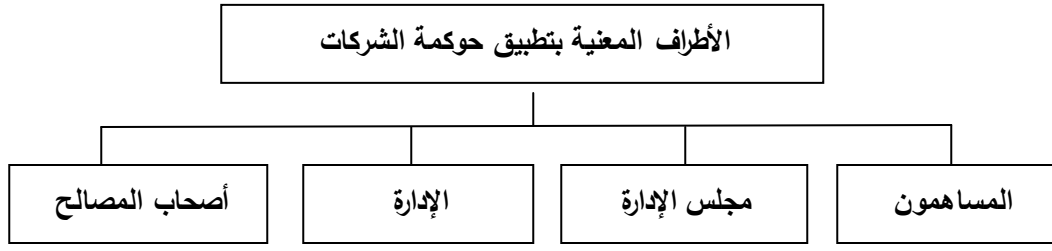
**الإدارة Management:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

**أصحاب المصالح Stokholders:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون على مقدرة الشركة على الاستمرار.

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية

المعاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007/2006، ص 20.

الشكل رقم 3 : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة



المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006/2007، ص، 21.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

تساعد مبادئ مجموعة العشرين/ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بشأن حوكمة الشركات واضعي السياسات على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحوكمة الشركات، ومنذ صدورها لأول مرة عام 1999 أصبحت المبادئ منذ ذلك الوقت مرجعا دوليا لواضعي السياسات والمستثمرين والشركات وغيرها من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

وفيمايلي سيتم التطرق للإستعراض الثاني للمبادئ الذي أجري في 2014/2015 وكان الأساس للإستعراض نسخة عام 2004 من المبادئ

المبدأ الأول:ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وتخصيص الموارد بكفاءة، وينبغي أن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يدعم الإشراف والتنفيذ الفعال<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), *G20/OECD Principales of Corporate Governance (Arabic version)*, OECD Publishing, Paris, 2017 , pp 13 ,17.

أ\_ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجع قيام أسواق تتميز بالشفافية وقابلة للتنفيذ.

ب\_ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات متوافقة مع حكمالقانون وشفافية وقابلة للتنفيذ.

ج\_ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات محددًا ومصممًا بشكل واضح لخدمة المصلحة العامة.

د\_ ينبغي أن تدعم لوائح أسواق الأوراق المالية الحوكمة الفعالة للشركات.

هـ\_ ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها، وينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

و\_ ينبغي تعزيز التعاون الممتد عبر الحدود، بما في ذلك من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

**المبدأ الثاني: الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق**

**الملكية**

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات المساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، ويجب أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), op cit, pp 18,29.

أ\_ ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في: (1) طرق مضمونة لتسجيل الملكية (2) إرسال أو نقل الأسهم (3) الحصول على المعلومات المهمة وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم (4) المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين (5) انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة (6) نصيب من أرباح الشركة.

ب\_ ينبغي أن يحصل المساهمون على المعلومات الكافية، وأن يكون لهم الحق في الموافقة والمشاركة في القرارات التي تخص أي تغييرات في الشركة مثل: (1) تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة (2) الترخيص بإصدار أسهم إضافية (3) العمليات الإستثنائية بما في ذلك نقل كل أو تقريبا كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.

ج\_ ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، بما في ذلك إجراءات التصويت.

د\_ ينبغي السماح للمساهمين، بما في ذلك المستثمرين من المؤسسات، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضا فيما يتعلق بموضوعات الحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد في المبادئ مع بعض الإستثناءات لمنع إساءة الإستغلال.

هـ\_ ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس الأسهم معاملة متكافئة، وينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من التأثير أو السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.

و\_ ينبغي الموافقة على المعاملات بين الأطراف المرتبطة وإجراءها بطريقة تضمن حسن إدارة تعارض المصالح، وتحمي مصلحة الشركة ومساهميها.

ز\_ ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة الإستغلال من قبل أو مصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال، وينبغي حظر إساءة الإستغلال عن طريق التداول الشخصي.

ح\_ ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.

### المبدأ الثالث: المستثمرون من المؤسسات و أسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز السليمة في جميع أنحاء سلسلة الإستثمار ويسمح لأسواق الأسهم بالعمل بطريقة تساهم في الحوكمة الجيدة للشركات<sup>1</sup>:

أ\_ ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة استثنائية أن يفصحوا عن سياسات حوكمة الشركات والتصويت الخاصة بهم فيما يتعلق بإستثماراتهم، بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

ب\_ ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي الأصوات (أمناء) أو وفقا لتوجيهات المستفيد من ملكية الأسهم.

ج\_ ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة استثنائية أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المهم في المصالح الذي قد يؤثر على ممارساتهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة بإستثماراتهم.

د\_ ينبغي أن يفرض إطار حوكمة الشركات على المستشارين في مجال التصويت بالإنابة، والمحليلين والسماصرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهم، الذين يقدمون التحليلات أو المشورة المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، الإفصاح عن والحد من التعارضات في المصلحة التي قد تؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورات.

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), pp 30\_35

هـ\_ ينبغي منع عمليات التداول المستندة إلى معلومات داخلية، والتلاعب في السوق، وينبغي تنفيذ القواعد المطبقة.

و\_ بالنسبة للشركات المدرجة في ولاية قضائية غير الولاية القضائية التي تأسست فيها، ينبغي الإفصاح بشكل واضح عن القوانين واللوائح التنظيمية المطبقة لحوكمة الشركة في حالة إدراج الأسهم في أكثر من سوق، وينبغي أن تكون المعايير والإجراءات للاعتراف بمتطلبات الإدراج في الإدراج الأساسي شفافة وموثقة.

ز\_ ينبغي أن توفر أسواق الأوراق المالية اكتشاف عادل وفعال للأسعار كوسيلة للمساعدة على تشجيع الحوكمة الفعالة.

### المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة في أساليب حوكمة الشركات

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الإستدامة للمشروعات على أسس مالية سليمة<sup>1</sup>:

أ\_ ينبغي احترام حقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقيات متبادلة.

ب\_ عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

ج\_ ينبغي السماح بوضع آليات من أجل مشاركة العاملين.

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), pp 36\_39

د\_ عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، وينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الإعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منظم.

ه\_ ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين الأفراد وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من التواصل مع مجلس الإدارة والسلطات العامة المتخصصة للإعراب عن مخاوفهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

و\_ ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفء للإعسار وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

### المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي والأداء، وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات<sup>1</sup>:

أ\_ ينبغي أن يتضمن الإفصاح، ولا يقتصر على المعلومات التالية:

1) النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة (2) أهداف الشركة والمعلومات غير المالية (3) الملكيات الكبرى للأسهم بما في ذلك المستفيدين من الملكية، وحقوق التصويت (4) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين (5) المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الإختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم من قبل المجلس باعتبارهم مستقلين (6) المعاملات بين الأطراف المرتبطة (7) عوامل المخاطرة المتوقعة

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), pp 40\_49.

8) المسائل الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين (9) هيكل وسياسات الحوكمة بما في ذلك محتويات أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

ب\_ ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً للمعايير العالية النوعية للمحاسبة والإبلاغ المالي وغير المالي.

ج\_ ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل وكفاء ومؤهل وفقاً للمعايير المراجعة العالية الجودة، حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي والهامة.

د\_ ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين وهم مسؤولون تجاه الشركة لممارسة ما تقتضيه العناية وأصول المهنة في عملية المراجعة.

هـ\_ ينبغي أن توفر قنوات بث المعلومات فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة من حيث التكلفة لمستخدمي المعلومات.

### المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي أن توفر ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركة، وأن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين<sup>1</sup>:

أ\_ ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس العلم التام، وبحسن نية، ومع بذل العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

<sup>1</sup>Angel Gurría OECD Secretary-General), pp 50\_61.

ب\_ عندما تؤثر قرارات مجلس الإدارة على مجموعات مختلفة للمساهمين بطرق مختلفة، يتعين على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

ج\_ يتعين على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، ويتعين عليه أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.

د\_ يتعين على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية تتضمن:

(1) مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والموازنات وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الإستحواذ وعمليات البيع.

(2) الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات، إذا لزم الأمر.

(3) اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، وتحديد مكافآتهم ومرتبآتهم، والإشراف عليهم، وإذا لزم الأمر، استبدالهم مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.

(4) مراعاة التناسب بين مكافآت المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة ومساهميها على المدى الطويل.

(5) ضمان الشفافية في عملية رسمية وشفافة لترشيح وانتخاب مجلس الإدارة.

(6) رصد وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة إساءة استغلال المعاملات بين الأطراف المرتبطة.

(7) ضمان نزاهة نظم المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالشركة، بما في ذلك المراجعة المستقلة ووجود نظم سليمة للرقابة على وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

(8) الإشراف على عمليات الإفصاح والتواصل.

هـ\_ ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

ز\_ عندما يكون تمثيل العاملين في مجلس الإدارة منصوص عليه، ينبغي وضع آليات لتسهيل حصول ممثلي العاملين على المعلومات وتدريبهم، بحيث يمارس هذا التمثيل على نحو فعال ويساهم بشكل أفضل في تعزيز مهارات مجلس الإدارة ومعلوماته واستقلاله.

### المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح والشفافية

#### المطلب الأول: ماهية الإفصاح

#### الفرع الأول: مفهوم الإفصاح أنواعه

#### أولاً: مفهوم الإفصاح

**الإفصاح Disclosure:** يقصد به إتباع الشركة ممثلة في مجلس إدارتها سياسة الوضوح الكامل، وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها، جميع الأطراف في الشركة. ولا يقصد بالإفصاح فقط مجرد توفير البيانات والمعلومات والسماح بالإطلاع عليها، بل يمتد معناه إلى تعهد الشركة بتقديم هذه البيانات وتلك المعلومات وتوصيلها بصفة دورية إلى علم المساهمين والجمهور لكي يستفيد منها الجميع<sup>1</sup>.

ويعرف أيضاً: بأنه إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهمة بالمشروع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سالم بن سلام بن حمد الفلبيتي، "حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2010، ص ص 30\_95.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية الأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص53.

ويعرف أيضا: بأنه تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية ويؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق بالشكل الأمثل.

إن لفظ الإفصاح يشير هنا إلى المعلومات في التقارير المالية بكاملها وليس محددًا فقط القوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها والأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل: الملاحظات الهامشية وتاريخ إعداد القوائم المالية والقوائم المالية الإضافية.....الخ<sup>1</sup>

### ثانيا: أنواع الإفصاح:

تتمثل أنواع الإفصاح فيمايلي<sup>2</sup>:

1. الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
2. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
3. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدود بشكل دقيق إذ يختلف حسب

<sup>1</sup> أمين السيد محمد لطفي، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الجزء الأول، الإسكندرية، 2006، ص، 489.

<sup>2</sup> ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 48.

الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات الأمثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماجد أبو إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الفرع الثاني: الممارسات الخاطئة في الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه

أولاً: الممارسات الخاطئة في الإفصاح

إن إقدام الشركات ولجونها إلى تقديم معلومات مضللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية، وكذا التقديرات والخطط المستقبلية، يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب التالية<sup>1</sup>:

✓ **عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:** تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

✓ **إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:** إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤثر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات، لذا فإن معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5 فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

✓ **التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية:** تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبية، كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية، وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات إهلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح ذوي العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

<sup>1</sup> جميل أحمد، سفير محمد، "تحديات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 06\_07 ماي 2012

### ثانياً: العناصر المؤثرة في الإفصاح

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح تتمثل في مايلي<sup>1</sup>:

✓ **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي الشركة اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

✓ **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تصوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالباً ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

✓ **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.

### المطلب الثاني: مفهوم الشفافية وشروطها ومعوقاتها

#### أولاً: مفهوم الشفافية

**الشفافية (Transparen):** فتعني بيان المعلومات التي تعرضها الشركة لتعكس حقيقة موقفها المالي، وبمعنى أوضح تعني، الشفافية قيام الشركات والجهات بتوفير البيانات والمعلومات وكذلك التقارير للمساهمين والقائمين على سوق الأوراق المالية وفقاً لمركز مالي حقيقي يمكنهم من تحديد النشاط المالي والمستقبلي للشركة.

<sup>1</sup> محمد أبو زيد، "المحاسبية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 596\_586.

وتعني الشفافية كذلك: أن يطلع الجميع بما فيهم المستثمرون سواء أكانوا من داخل الدولة أو الخارج على كافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار في البورصة، حتى يكونوا على علم ودراية بما يتم فيها بشكل واضح وصريح<sup>1</sup>.

ويتضح من خلال ما سبق أن هناك تلازما وارتباطا بين الإفصاح والشفافية، فكلاهما يتضمن وجود قدر من المعلومات يجب كشفها للمساهمين ولذوي المصلحة من قبل الشركة. غير أن الفارق بينهما يكمن في أن الشفافية تعني مجرد توفير المعلومات والبيانات للمساهمين في حين يعني الإفصاح توصيل هذه المعلومات والبيانات على علم الكافة وليس فقط مجرد توفيرها.

#### ثانيا: شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها<sup>2</sup>:

- ✓ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل وستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
- ✓ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- ✓ أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

<sup>1</sup> سالم بن سلام بن حمد الفليني، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97

<sup>2</sup> بلعادي عمار، "دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح"، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة\_واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر 2010، ص 8.

✓ أن يعقب الشفافية مساعلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والإقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في اطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك .

### ثالثاً: معوقات الشفافية:

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية، وهي تنتشر بصفة خاصة في

الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية<sup>1</sup>:

- (1) **الفساد:** حيث تتسم الدول النامية الناشئة، والتي خرجت مؤخرًا من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدري إن كان بعضها سببًا للفساد أم نتاجًا لها، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وماسيئته من مظاهر الإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين. أن هناك علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة والفساد.
- (2) **الجهل:** حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينات وأن أفراد الشعب كمنتجين أو مستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهتمهم فقط أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفرها للمستهلكين (بلد المنشأ، الصلاحية....) وهي الحقبة التي كانت لا تقيم وزناً للمواطن ولا لحقهفي الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة، ليس فقط بخصوص ما يستهلكه، وإنما أيضاً بشأن أحوال الدولة بصفة عامة.

<sup>1</sup> محمد طارق يوسف، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية في ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 23.

3) ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها، ومن المفيد الإشارة هنا إلى القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم جنائياً استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الإحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء استخدام هذا الغياب.

### المطلب الثالث: أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها بغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الإقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات.

#### أولاً: أساليب الإفصاح

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، منها<sup>1</sup>:

- ✓ إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- ✓ المصطلحات والعرض التفصيلي: يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم المالية إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيداً بصفة عامة.

<sup>1</sup>محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 584.

- ✓ **الملاحظة الهامشية:** يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- ✓ **الملحق:** ويشتمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية.
- ✓ **شهادة المراجع:** تقدير المراجع الخارجي ليس معداً للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

### ثانياً: الشفافية في القوائم المالية

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها، وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة. فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز المالي والواقعي للشركة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مصطفى السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات": جمعية المحاسبة ومدققي الحسابات ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية، يومي 4\_5 ديسمبر 2007، ص 15.

## المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية

المطلب الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية

أولاً: مدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلباً ضرورياً، من أجل الإسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الإستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الإقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي يقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولا شك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين<sup>1</sup>.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة، وبين مجلس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، كذلك وجود تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية

<sup>1</sup> زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثامن حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة\_واقع ورهانات وآفاق\_، أم البواقي، الجزائر، يومي 2010/12/8/7، ص 15.

وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المؤسسة واختبار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت وعرض المعلومات للمقارنة.

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد بالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الإستثمار ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة<sup>1</sup>.

### ثانيا: طرق إخفاء الحقائق:

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا إعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهادا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق<sup>2</sup>:

ضبابية البيانات، غموض المصطلحات، ازدواجية المعايير، الكلمات المبهمة، اختلاف الأسس المحاسبية، شراء الذمم، الإرهاب الوظيفي.

مثلا قد يعتمد مجلس إدارة الشركات على إخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع

<sup>1</sup> زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص 15

<sup>2</sup> طلحة أحمد، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، 2012/2010، ص ص 54\_55.

الشركة وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء، إن وجود نظام جيد لحوكمة الشركة يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات، والحد من محاولات التضليل هذه، وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين. فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعوا إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية، وتحسين درجة الوضوح والشفافية.

### المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في الإفصاح والشفافية

حظي موضوع حوكمة الشركات باهتمام بالغ من قبل الباحثين، بما فيه من ضوابط ومعايير التي يتم من خلالها مراقبة الشركات، إذ كان لغيابها أثره الواضح في بعض الشركات والمؤسسات الأمريكية الكبيرة، وقادها غياب قواعد الحوكمة فيها إلى الإفلاس وحدوث أزمات مالية كبيرة، ومثال لذلك إفلاس شركة انرون وتعرضت شركة وورلدكوم لأزمة مالية كبيرة.

وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول الأسباب الحقيقية لانهايار هذه الشركات إلا أنه لا يختلف أحد على أن انتقاد القوائم المالية لهذه الشركات إلى الإفصاح والشفافية كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تضليل العديد من الأطراف المتعاملة في هذه الشركات سواء كان من داخلها أو المتعاملين معها من الخارج، ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن هذه الضبابية في المعلومات تؤدي إلى الانهيارات في المؤسسات، وقد تقود بعض المستثمرين إلى التضليل فتذهب استثماراتهم هباء<sup>1</sup>.

وكما سبق القول فإن تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تشتمل على الإفصاح والشفافية تؤدي

إلى:

<sup>1</sup> مبروك قدوري، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 69.

حماية حقوق المساهمين، المساواة بين المساهمين، تحافظ على دور أصحاب المصالح، تؤكد وتحدد دور مجالس الإدارات.

كما إن تطبيق مبادئ الحوكمة وما تحتويها من إفصاح وشفافية تؤدي إلى إظهار الشفافية في المعلومات المفصح عنها والأسعار الحقيقية للأسهم والسندات في أسواق المال مما يتيح الفرصة للمستثمرين في اقتناء هذه الأوراق بعد التأكد من أسعارها.

ومن المؤكد أن تطبيق مبادئ الحوكمة أو عدم تطبيقها هي مسؤولية مشتركة بين الإدارة العليا والإدارة المالية التي تقوم بإعداد القوائم المالية، وكذلك مسؤولية المراجعة الداخلية التي من أهم واجباتها التأكد من سلامة النظام المحاسبي للشركة، وأنها تطبق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحلية بالإضافة إلى التأكد من سلامة نظام الضبط الداخلي وتمتد المسؤولية لتشمل لجنة المراجعة في التأكد من صحة القوائم المالية والمعايير المستخدمة في إعدادها، ومن خارج الشركة فإن مسؤولية المراجع الخارجي معروفة ومحددة ومؤكدة.

لذلك تبرز علاقة الإفصاح والشفافية بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق الأرباح العالية، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها كما أن القوائم المالية التي تقدم للأعضاء مجلس الإدارة المعلومات الكافية التي تساعد على اتخاذ القرارات الإقتصادية، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية حيث يمكن اعتبار الإفصاح والشفافية أساس أي نظام لحوكمة الشركات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مبروك قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

## المطلب الثالث: أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

أولاً: أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

يعد الإفصاح والشفافية من أهم متطلبات أسواق المال التي تعاني من سيطرة عدد محدود من المستثمرين على المنظمات، فغيابها يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة لعدم تماثل المعلومات فيما بينهم، مع انعدام العدالة وعدم وجود آليات وقوانين لحماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين، وكذلك وجود حالات من الفساد في مختلف القطاعات، ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشكل لما لهما من آثار ايجابية.

حيث ينعكس آثارهما على أداء وكفاءة المنظمات، وزيادة قدرتهما التنافسية، وقدرتها على فتح أسواق جديدة، وعودة الثقة للمستثمرين في الأسواق المالية، لذا فإن المستثمرين يبحثون في المقام الأول عن المنظمات ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية السليمة مع توافر عنصري الإفصاح والشفافية<sup>1</sup>.

### ثانياً: آلية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز آليات حوكمة الشركات، فتوفر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق مايلي<sup>2</sup>:

- ✓ الصحة والسلامة المالية.
- ✓ توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمؤسسة.
- ✓ جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمؤسسة.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة وحوكمة الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>2</sup> أحمد رجب عبد الملك، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10، ص 180.

✓ تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المؤسسة.

ومن ثم تحرص معظم المؤسسات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، مع الإلتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمؤسسة، وبما أن الخصائص الهامة لجودة المعلومات تمثل في الإفصاح الكامل والشفافية، لذا فإن الإفصاح الكامل والشفافية والمساءلة المحاسبية يتعين الإلتزام بهم بشكل متبادل، حيث يعزز الإفصاح والشفافية عملية المساءلة المحاسبية عن طريق تسهيل الرقابة وإضفاء مزيد من المصداقية على القوائم المالية.

من خلال ماسبق يمكن استنتاج أن:

أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يعمل على إرساء وتكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإن عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية، وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

كما يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم الوسائل لإظهار المعلومات التي تؤثر في موقف متخذي القرارات الإستثمارية، حيث يعد أداة اتصال بين الوحدة الإقتصادية والعالم الخارجي .

كما يلعب الإفصاح والشفافية أهمية كبيرة في الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات، فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات.

كما يستخلص أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما توفر لهم بيئة ذات إدارة مسئولة وقادرة على حماية أملاكهم.

الفصل الثاني:

دور حوكمة

الشركات في إرساء

مبدأ الشفافية

والإفصاح

- دراسة حالة ملبنة الحضنة -

## مقدمة:

بعد التطرق إلى المفاهيم النظرية لحوكمة الشركات ومدى مساهمتها في تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات، يأتي هذا الفصل ليتناول الدراسة الميدانية لموضوع البحث ومدى تحقيق حوكمة الشركات في المؤسسات ومؤسسة الحضنة بصفة خاصة، وما مدى التوافق بين ما تم تقديمه في الفصل النظري والممارسة على أرض الواقع ولتحقيق ذلك سنتطرق في هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية:

**المبحث الأول: تقديم عام لمبنة الحضنة**

**المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيانات.**

## المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

في هذا المبحث يتم تقديم تعريف بالمؤسسة، وكذلك ذكر لمحة تاريخية عن نشاطها والتطرق إلى أهم أهدافها وخصائصها.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها

#### أولاً: التعريف بمؤسسة ملبنة الحضنة

تعتبر مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وهي من أهم المؤسسات المنتجة للحليب ومشتقاته، حيث تحتل المرتبة الرابعة على مستوى الوطن، وهي شركة تتكون من أربعة شركاء اثنان من ولاية المسيلة والآخرين من ولاية باتنة.

عند الانطلاق قدر رأس المال ب 6مليون دج، وهي تقع في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة، وتعمل بنظام الدوريات "دورية نهارا ودورية ليلا".

يرتكز نشاط المؤسسة على إنتاج الحليب ومشتقاته، فهي تنتج الحليب والياغورت وفي المستقبل سوف تشهد إنتاج الجبن بعدة أنواع.

#### ثانياً: نشأة المؤسسة

\_ أنشأت ملبنة الحضنة بتاريخ 15\_12\_1999.

\_ بداية النشاط بتاريخ 15\_05\_2000.

\_ التوسع الأول كان في 15\_10\_2001 بقيمة استثمار يقدر ب 50 مليون دج.

\_ التوسع الثاني كان في 15\_10\_2004 بقيمة استثمار يقدر ب 900 مليون دج ورأس المال ارتفع إلى 90 مليون دج.

\_ في سنة 2005 تم التصدير لدولة ليبيا لكنها حققت خسارة وبالتالي التوقف عن التصدير.

\_ في سنة 2006 أصبح رأس المال يقدر ب 97 مليون دج.

\_ في سنة 2007 تعرضت المؤسسة إلى أزمة عابرة كان سببها الرئيسي ارتفاع سعر المادة الأولية التي تستوردها المؤسسة(الحليب المجفف) من الخارج وكذلك ارتفاع قيمة العملة النقدية (الأورو) وبالتالي انخفاض قيمة الدينار، قامت الدولة بتدعيم المؤسسة وإخراجها من هذه الأزمة ورغم ذلك تمكنت المؤسسة من رفع قيمة رأس مالها حيث أصبح 120 مليون دج.

### **ثالثا: أهداف المؤسسة**

تتمثل أهم أهداف المؤسسة فيما يلي:

- تلبية حاجات المستهلكين المحليين(ولاية المسيلة).
- احتلال أكبر عدد ممكن من مناطق التسويق.
- الاستحواذ على المرتبة الأولى على مستوى الوطن وكذلك أكبر حصة سوقية.
- الحفاظ على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد.
- الحفاظ على جودة المنتج والسعي إلى تطويره أكثر.
- توسيع سلسلة الإنتاج بإضافة منتجات أخرى مثل "الجبن\_الزبدة".
- الحفاظ على استمرارية العملية الإنتاجية بخلق صيانة دائمة لأجهزة الإنتاج.

### **رابعا: خصائص المؤسسة**

تتميز المؤسسة بجملة من الخصائص أهمها:

- تواجد منتجات المؤسسة عبر كامل ولايات الوطن بالأخص مناطق الوسط.
- تحتل المؤسسة المرتبة الرابعة على مستوى الوطن مقارنة مع مؤسسات: صومام، دانون وترافل.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

- تقديم مساعدات من طرف الدولة لهذه المؤسسة بغرض دمجها في برنامج التجارة العالمية.
- تساهم في تخفيض نسبة البطالة، وهذا بتوفير مناصب شغل عديدة خصوصا لفئة الشباب.
- عدم استخدام نظام الترقية والحوافز من قبل المؤسسة لأنها تعتبر حديثة النشأة لكن مستقبلا سوف يتم استخدام هذا النظام.

### خامسا: أسباب اختيار هذا المشروع

من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا المشروع ما يلي:

- إن اختيار هذا المشروع ناتج عن نقص تمويل المنطقة المحلية (المسيلة) بمادة الحليب ومشتقاته وكذلك مس هذا النقص المناطق المجاورة لولاية المسيلة مثل: ولاية برج بوعريبرج حيث كانت توجد مؤسسة واحدة في ولاية سطيف (مجانية) منتجة لمادة الحليب ومشتقاته والتي بدورها كانت بالكاد تغطي احتياجات سوقها المحلية (ولاية سطيف) كل هذه الظروف ساعدتها في إنشاء مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) من أجل تغطية احتياجات السوق المحلية من جهة وتمويل المناطق المجاورة لولاية المسيلة من جهة أخرى.
- تتوفر المنطقة كذلك على اليد العاملة المؤهلة التي تقبل بالعمل الليلي وتستطيع السكن في مواقع العمل.
- منتجات المؤسسة وصلت إلى أبعد الحدود في الوطن.
- إن اختيار هذا المشروع مرتبط بفرع لن يعرف في المستقبل سوى التطور سواء على مستوى الطلب، حيث لا يمكن للمستهلكين الاستغناء عن هذه المنتجات أو على مستوى الوضعية الاقتصادية للجزائر.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من خلال هذا المطلب يتم تسليط الضوء على منتج المؤسسة وكذلك العمالة وهيكل المؤسسة.

### أولاً: التعريف بمنتج المؤسسة

تتكون المؤسسة من وحدتين، الوحدة الأولى تختص في إنتاج الحليب، أما الوحدة الثانية فتختص في إنتاج مشتقات الحليب وبالأخص (الياغورت)، وقد تم إنشاء هذه الأخيرة سنة 2004م.

يمكن حصر منتجات الوحدتين السابقتين فيما يلي:

**الوحدة الأولى:** تقوم هذه الوحدة بتقديم منتج الحليب على شكل أكياس وكذا قارورات وهو على الشكل التالي:

- حليب مبستر بحجم 1ل، اللبن بحجم 1ل، حليب البقر، الرايب بحجم 1ل.

**الوحدة الثانية:** تقوم هذه الوحدة بإنتاج مشتقات الحليب في شكل قارورات أو عبوات ويمكن حصر منتجات هذه الوحدة في:

- ياغورت بحجم 1ل (على شكل قارورة)
- ياغورت معطر بحجم 125غ (على شكل عبوة)
- ياغورت بالفواكه بحجم 125غ (على شكل عبوة)
- ياغورت منزوع السكر (Lait) بحجم 125غ موجه للمستهلكين ذوي أمراض السكري.
- في الحاضر تعمل المؤسسة على إنشاء وحدة ثالثة تختص في إنتاج الجبن بعدة أنواع.

## ثانياً: الطاقة الإنتاجية للمشروع

### 1\_ إنتاج الحليب:

\_ عند الانطلاق في المشروع قدرت الطاقة الإنتاجية القصوى ب 40 ألف لتر يوميا.  
\_ من سنة 2000 إلى سنة 2001 قدرت الطاقة الإنتاجية القصوى ب 40 ألف لتر يوميا  
(الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج).

\_ من سنة 2002 إلى 2006 ارتفعت الطاقة الإنتاجية إلى 140 ألف لتر يوميا.

\_ في سنة 2007 ارتفعت الطاقة الإنتاجية إلى 236 ألف لتر يوميا.

### 2\_ إنتاج مشتقات الحليب:

\_ عند الانطلاق سنة 2004 قدرت الطاقة الإنتاجية القصوى ب180 ألف لتر يوميا.

\_ من سنة 2005 إلى 2006 قدرت الطاقة الإنتاجية القصوى ب240 ألف لتر يوميا.

\_ سنة 2007 الحفاظ على نفس الطاقة الإنتاجية ب 240 ألف لتر يوميا.

### ثالثاً: العمالة في المؤسسة

تساهم المؤسسة في توفير العديد من مناصب الشغل خصوصا لفئة الشباب حيث تشهد هذه المؤسسة تزايد مستمر في عدد العمال، وهي تعتمد على سياسة جذب العمال ذوي الخبرة السابقة التي تم اكتسابها من خلال العمل بمؤسسات أخرى وذلك لغياب البرامج التدريبية للعمال في هذه المؤسسة، ويمكن تتبع مراحل تزايد العمال في المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

#### الجدول رقم1: مراحل تزايد عدد العمال في المؤسسة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد العمال	25	40	39	53	58	142	195	246	280

المصدر: وثائق المؤسسة

رابعاً: هياكل المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من عدة مصالح يمكن عرضها فيما يلي:

**1\_ المصلحة المالية:** تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية:

\_ إعداد القوائم المالية والمحاسبية.

\_ تتبع الحركة المالية للمؤسسة من خلال إعداد الميزانية المالية.

\_ إعداد فواتير المبيعات.

\_ مراقبة فواتير المشتريات.

\_ مراقبة حالة الديون مع الموردين والزيائن.

\_ إقامة علاقات مع البنوك وذلك للمساهمة في عملية التمويل.

\_ دفع الوثائق البنكية إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.

\_ متابعة عملية دخول وتحصيل الأموال.

**2\_ مصلحة النوعية:** تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

\_ تحتوي المؤسسة على ثلاث مخابر، مخبر تحليل المياه، حيث يتم مراقبة عملية تصفية وتحليل الماء وفق المقاييس ودرجة الكثافة المطلوبة، مخبرين لتحليل المنتج ومراقبة الجودة حيث يتم على مستوى هذين المخبرين تحليل ومراقبة كثافة المنتج ومدى توازنه قبل أن تتم عملية التعبئة.

\_ فرض الرقابة على نظافة العمال، ونظافة المعدات.

3\_ **مصلحة الإنتاج:** تتمثل الأعمال الموكلة إلى هذه المصلحة فيما يلي:

\_ جلب معلومات الطلب على منتجات المؤسسة من المصلحة التجارية.

\_ تهتم هذه المصلحة بالمراقبة الميدانية للعملية الإنتاجية على مستوى مختلف المراحل.

\_ تسليم معلومات الإنتاج إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.

\_ رئيس هذه المصلحة هو المكلف بشراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج من الخارج.

\_ توجيه العمال وتزويدهم بمختلف المعلومات المناسبة.

\_ كما تعمل هذه المصلحة على تنظيم دوريات العمل في المؤسسة، حيث:

**مصلحة الحليب:** تعمل هذه المصلحة 24 سا، وتتوقف يوم الخميس من 2 زوالا إلى غاية يوم

الجمعة 2 زوالا ويعمل بها ثلاث أفواج من العمال.

**مصلحة مشتقات الحليب:** تعمل هذه المصلحة 24 سا بدون توقف ويعمل بها 4 أفواج من

العمال.

4\_ **المصلحة التقنية:** تعتبر هذه المصلحة مهمة جدا لما تقدمه من خدمات لضمان سلامة

وحسن سير أجهزة المؤسسة، لأن نشاط المؤسسة في العملية الإنتاجية هو آلي بنسبة 85%،

ولهذا أي خلل على مستوى الآلات والأجهزة ولو كان بسيط يؤثر على العملية الإنتاجية بشكل

كبير، كما يقوم هذا الفرع بالمراقبة والصيانة الدورية للآلات إن لم نقل يوميا ويقوم على هذه

المصلحة مهندسين مختصين لما لهذه الآلات من تعقيد وتطور تكنولوجي.

5\_ **المصلحة التجارية:** يعد هذا القسم الأكثر أهمية في المؤسسة نظرا لطبيعة نشاطه، حيث

يساهم بشكل كبير في زيادة رقم أعمال المؤسسة والناج عن عمليات البيع والشراء ومن أهم

أعماله:

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

- \_ يهتم هذا الفرع بتمويل المؤسسة بالمواد الأولية الأساسية.
- \_ يتكفل بكل عمليات البيع حيث يتابع عملية الفوترة التي تحصل في المالية، التحميل والتحصيل وتحويل الأموال إلى مصلحة المالية.
- \_ تهتم هذه المصلحة بمراقبة المخازن، حيث يوجد أمين مخازن يسهر على عملية الجرد الدوري للمخازن ومراقبة مدخلات ومخرجات المخازن.
- \_ تقدير احتياجات الزبائن (تقدير الطلب على المنتجات) وتقديمها إلى مصلحة الإنتاج.
- \_ المسؤول على المصلحة التجارية يبعث بأعماله اليومية إلى مصلحة المالية.
- \_ تسليم فواتير البيع التي تم إعدادها في مصلحة المالية إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.
- \_ الإشراف على عملية توصيل المنتجات إلى الزبائن.

**6\_ مصلحة الإدارة والمحاسبة:** تقوم هذه المصلحة بعملية المسك المحاسبي بإعداد البيانات والقوائم المالية والمحاسبية، كما تقوم بإعداد الميزانيات وتحديد نسب الضرائب المستحقة، وكذلك لها دور مهم في تسيير نظام أجور العمال داخل المؤسسة وحساب قيمة الإنتاج.

لها علاقة مباشرة أو مرتبطة بشكل كبير مع المصلحة المالية وذلك لاشتراكهما في بعض المهام السابقة الذكر.

**7\_ مصلحة الرقابة والمتابعة:** لهذه المصلحة علاقة مباشرة مع المصلحة التجارية، حيث تقوم بفرض الرقابة على المنتجات يوميا، وكذلك متابعة نسب البيع (الزيادة أو النقصان في كمية المبيعات) وكذا مراقبة الكمية الخارجة من المخازن ومقارنتها مع كمية البيع.

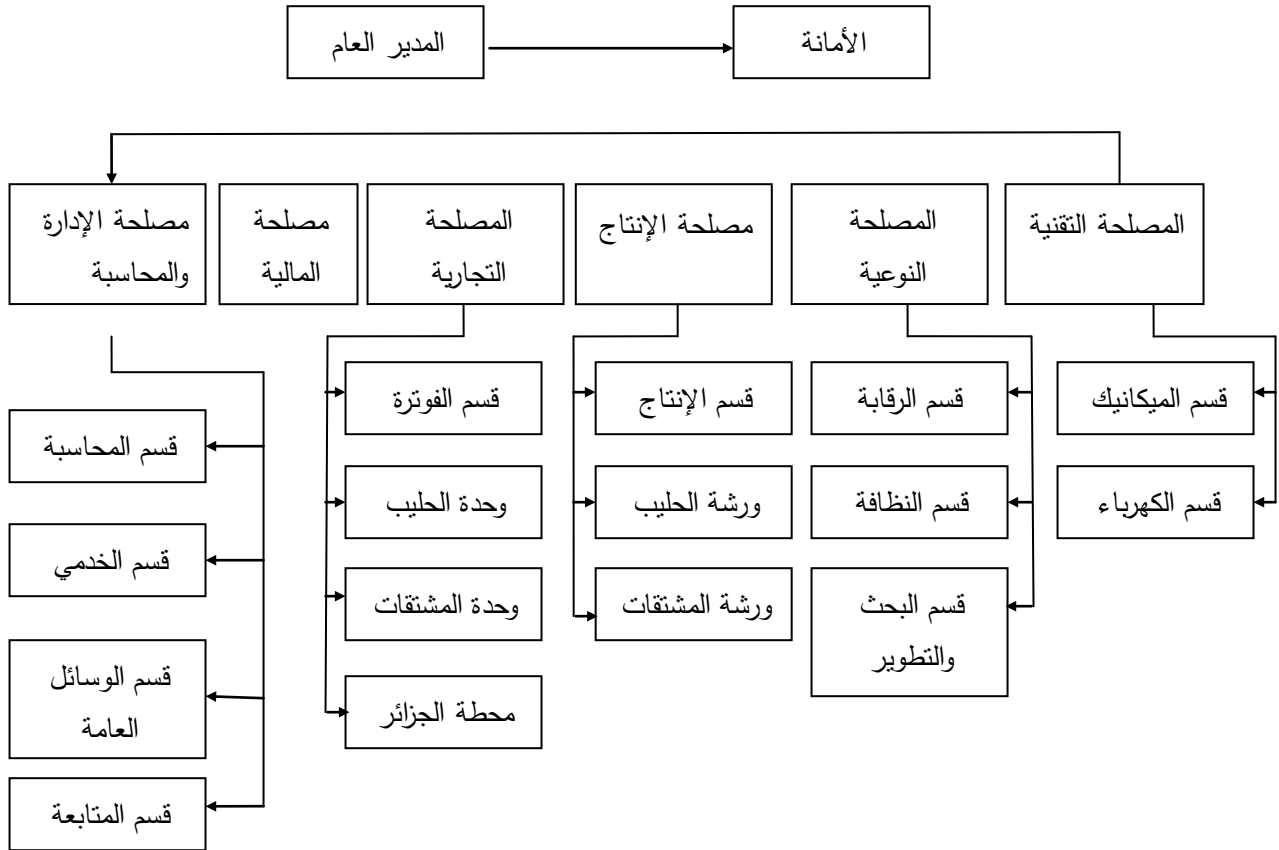
**8\_ مصلحة الوسيط العام:** يهتم هذا القسم بالموارد البشرية، أي العمال من خلال تحديد المرتبات، وهذا كل حسب وظيفته ودرجته، وإجراء عقود العمل مع العمال والموظفين وتقديم

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

الإجازات والعطل السنوية والمرضية، كما له دور في متابعة مخزونات المواد الأولية ووسائل النقل وعمال النظافة.

ويمكن حصر كل هذه المصالح في الشكل التالي:

### الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (ملبنة الحضنة)



المصدر: وثائق المؤسسة

## المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيانات

بعد تقديم ملبنة الحضنة محل الدراسة، من خلال التعرف على تطوره التاريخي وهيكله التنظيمي، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث عرض وتحليل الاستبيان الخاص بعلاقة مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية داخل ملبنة الحضنة.

### المطلب الأول: تصميم قائمة الاستبيان

مرت عملية تصميم الاستبيان بالمراحل التالية:

أ/ بيانات الدراسة:

تستلزم هذه الدراسة نوعين من البيانات:

#### 1\_ البيانات الثانوية:

وهي تمثل بيانات الجانب النظري من البحث حيث حاولت قدر المستطاع ما توفرت لدي من وسائل وأدوات \_عملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة في مجال حوكمة الشركات وكذا الإفصاح والشفافية.

#### 2\_ البيانات الأولية:

هي بيانات الجانب الميداني من الدراسة، والتي يتم تجميعها لاختبار فرض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض قوائم الاستبيان والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لجمع البيانات المطلوبة والتي يعكسها نموذج الدراسة المقترح لتقييم علاقة مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية.

ب/ مجتمع وعينة الدراسة:

تم الأخذ بعين الاعتبار في اختيار مجتمع الدراسة أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على العوامل المحددة لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية، وتتمثل عينة الدراسة المختارة من مجتمع الدراسة في الإطار العاملة في مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة.

ج/ حدود الدراسة الميدانية:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

\_ الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بمؤسسة ملبنة الحضنة بولاية المسيلة.

\_ الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر من 2018/04/01 إلى 04/20 من نفس السنة.

\_ الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بموضوع حوكمة الشركات ودورها في تحقيق الإفصاح والشفافية دون سواها من المواضيع الأخرى.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج

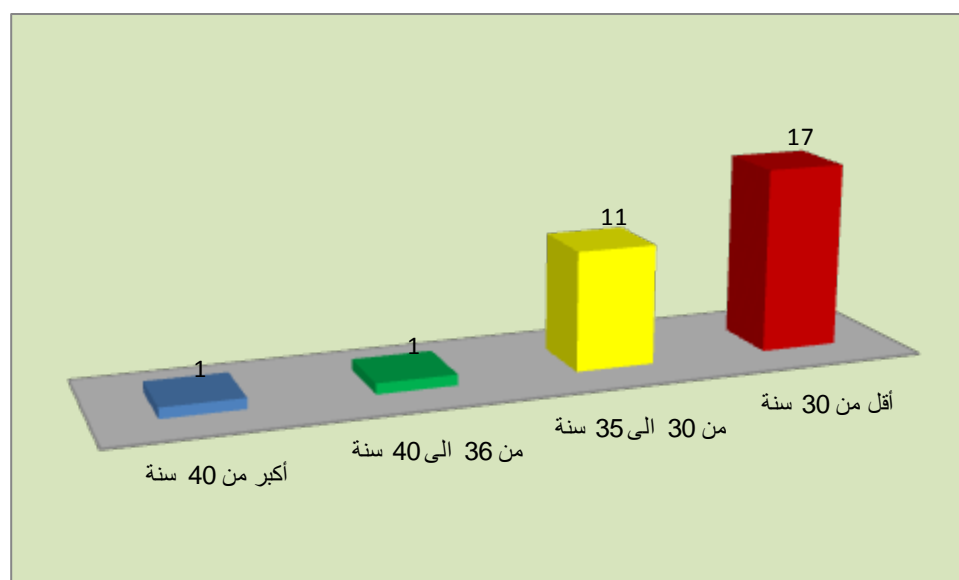
أولاً: تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

النسبة المئوية	التكرارات	السن
56.7%	17	أقل من 30 سنة
36.7%	11	من 30 إلى 35 سنة
3.3%	01	من 36 إلى 40 سنة
3.3%	01	أكبر من 40 سنة
100%	30	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (5): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة، والبالغ حجمهم إجمالاً 30 فرد، اتضح أن فئة الأفراد الذين تقل أعمارهم "عن 30 سنة" قدر عددهم بـ 17 فرد بنسبة 56.7%، أما فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم "من 30 إلى 35 سنة" قدرت بـ 11 فرد أي بنسبة 36.7%، في حين فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم "من 36 إلى 40 سنة" قدرت بـ فرد واحد أي بنسبة 3.3%، وأخيراً فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم "أكبر من 40 سنة" قدرت بـ فرد واحد أي بنسبة 3.3%.

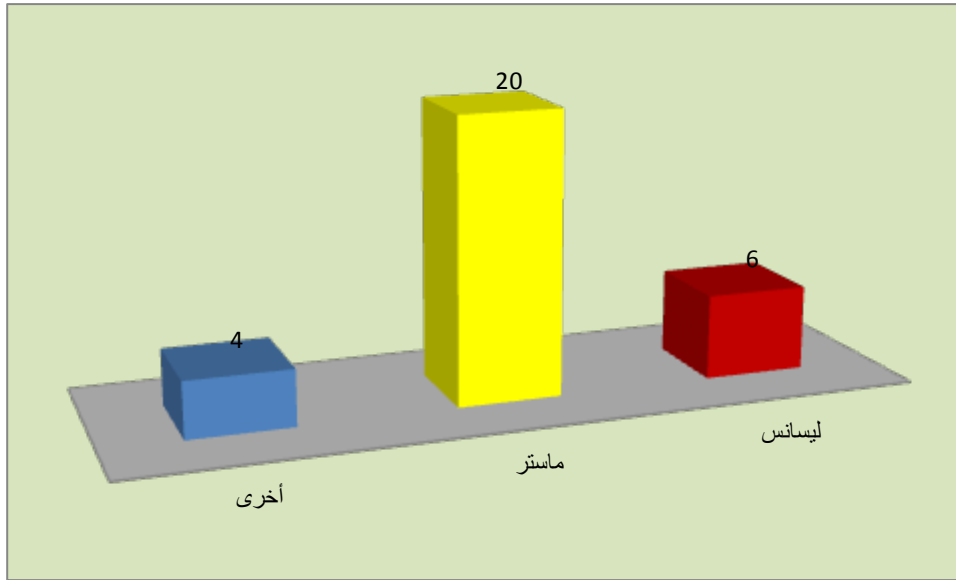
من خلال ما سبق تبين أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة هي النسبة الغالبة، وهذا يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من فئة الشباب الذين لديهم خبرة قليلة في مجال موضوع الدراسة، وقد تكون إجاباتهم غير دقيقة.

### الجدول رقم (3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
20%	06	ليسانس
66.7%	20	ماستر
13.3%	04	أخرى
100%	30	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (6): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 30 فرد، اتضح أن عدد الأفراد الذين مستواهم التعليمي "ليسانس" قدرت بـ 06 فرد بنسبة 20%، أما عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي "ماستر" فقد قدرت بـ 20 فرد أي بنسبة 66.7%، وأخيراً عدد الأفراد الذين يحملون شهادات أخرى فقدت بـ 04 فرد بنسبة 13.3%.

من خلال ما سبق تبين أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي "ماستر" الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلاماتها، خاصة إذا كان هناك أفراد تخصصهم يخدم كثيراً موضوع الدراسة.

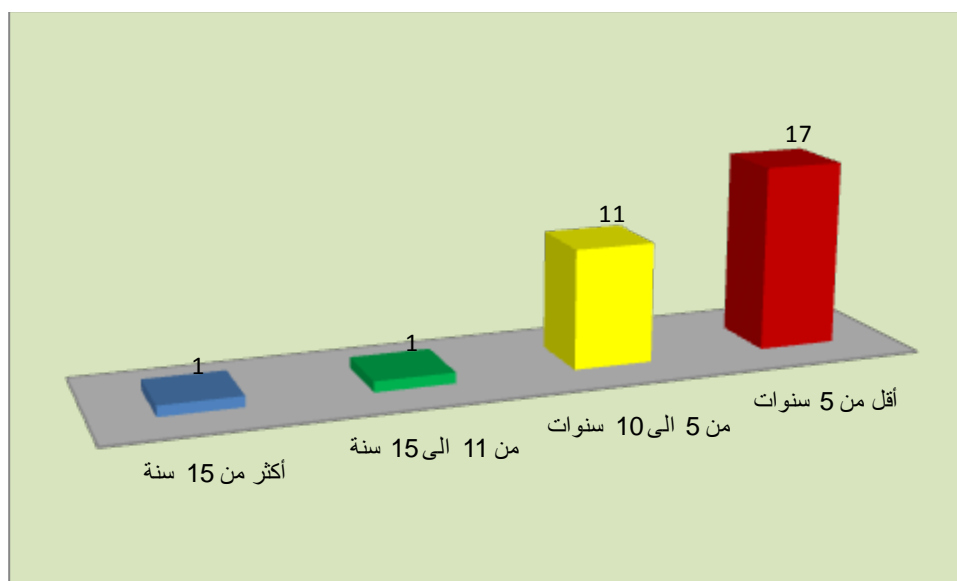
## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

الجدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة المهنية
56.7%	17	أقل من 5 سنوات
36.7%	11	من 5 إلى 10 سنوات
3.3%	01	من 11 إلى 15 سنة
3.3%	01	أكثر من 15 سنة
100%	30	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (7): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة وبالبالغ حجمهم إجمالاً 30 فرد، اتضح أن فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم "أقل من 5 سنوات" قدرت بـ 17 فرد بنسبة 56.7%، أما فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم "من 5 إلى 10 سنوات" قدرت بـ 11 فرد أي بنسبة 36.7%، في حين فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم "من 11 إلى 15 سنة"

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

قدرت بـ فرد واحد أي بنسبة 3.3%، واخيراً فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم "أكثر من 15 سنة" قدرت بـ فرد واحد أي بنسبة 3.3%.

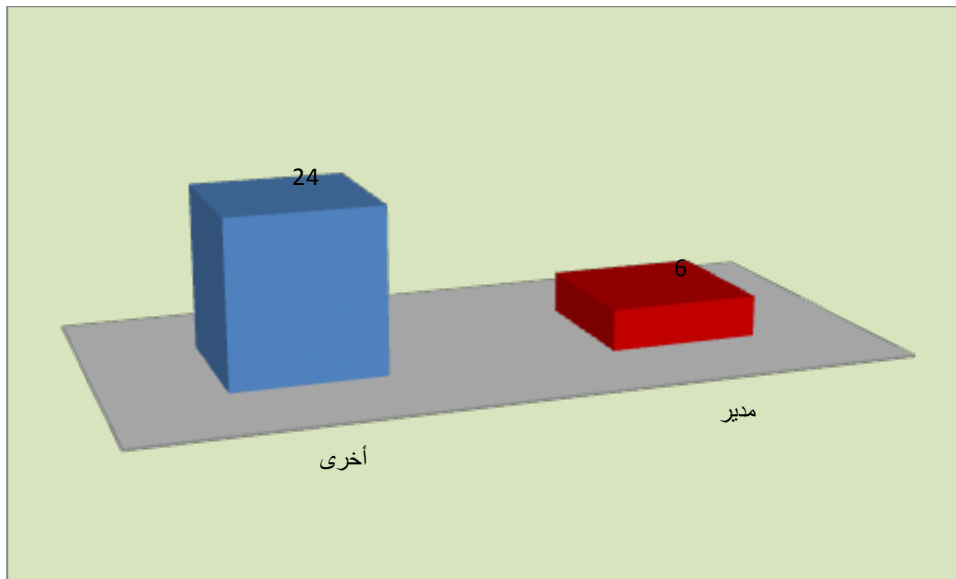
مما سبق تبين أن نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هي النسبة الغالبة، وهذا يعني أن خبرتهم قليلة، مما يؤدي إلى عدم الدقة في الإجابات بالنظر إلى سنوات خبرتهم. في حين أن النسبة التي تليها هي نسبة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين "11 إلى 15 سنة"، وهذا يعني أن لديهم خبرة مما قد يساعد في دقة الإجابات وسلامتها.

**الجدول رقم (5):** يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى الوظيفي
20%	06	مدير
80%	24	أخرى
100%	30	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

**الشكل رقم (8):** يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 30 فرد، اتضح أن عدد المدراء قدر بـ 06 أفراد بنسبة 20%، أما عدد الأفراد الذين يشغلون مناصب أخرى فقد قدر بـ 24 فرد أي بنسبة 80%.

مما سبق تبين أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب مدير بلغ 6 أفراد، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلاماتها في مجال موضوع الدراسة لكن بنسبة قليلة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين يشغلون وظائف أخرى بلغ 24 فرد، مما يعني التعرف على آراء مختلفة تخدم موضوع الدراسة.

ثانياً: حساب ألفا كرونباخ

تم التأكد من ثبات الاستبيان عن طريق معامل الثبات لألفا كرونباخ والجدول التالي

يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (6): معامل ألفا - كرونباخ والتطبيق وإعادة التطبيق لمقياس الذكاء الاجتماعي

معامل ألفا كرونباخ	المحاور
0.69	المحور الأول
0.73	المحور الثاني
0.81	المحور الثالث
0.77	المحور الرابع
0.82	المحور الخامس

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول رقم (6): أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (0.69)

كأدنى قيمة و (0.82 كأعلى قيمة) ، وهذا ما يؤكد تمتع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات

وصلاحيتها للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية .

ثالثاً: مناقشة الفرضيات

نصت الفرضية الأولى لهذه الدراسة على: "توجد علاقة ارتباطية بين مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح والشفافية"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (7): يوضح العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية		
الإفصاح والشفافية	///	
0.375*	معامل الارتباط	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
0.00	مستوى الدلالة	
30	حجم العينة	
* الارتباط دال عند $(\alpha=0,05)$ .		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (7) أعلاه يتبين أن معامل الارتباط بيرسون بلغ (0.375) بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الارتباط بينهما ارتباط طردي، أي أنه كلما ارتفعت درجات ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات كلما ارتفعت معها درجات الإفصاح والشفافية والعكس صحيح كما أن نتيجة هذا الارتباط جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا  $(\alpha=0,05)$ ، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن قبول الفرض الصفري الذي ينفي وجود العلاقة، وبالتالي تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة الأولى القائلة "بوجود علاقة ارتباطية بين مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح والشفافية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

من خلال التعرف على مختلف آراء عينة الدراسة (ملبنة الحضنة) تبين مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات له علاقة بالإفصاح والشفافية، بحيث تتناسب متطلبات هذا المبدأ مع مقدار الإفصاح والشفافية داخل المؤسسة.

**نصت الفرضية الثانية لهذه الدراسة على:** "تساهم مقومات الحقوق و المعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين من المؤسسات في تحقيق الإفصاح والشفافية"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (8): يوضح العلاقة بين مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون والإفصاح والشفافية		
الإفصاح والشفافية	////	
0.267	معامل الارتباط	مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون
0.15	مستوى الدلالة	
30	حجم العينة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (8) أعلاه تبين أن معامل الارتباط بيرسون بلغ (0.267) بين مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين والإفصاح والشفافية، وهي قيمة موجبة، وهذا يعني أن الارتباط بينهما ارتباط طردي، أي أنه كلما ارتفعت درجات مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون كلما ارتفعت معها درجات الإفصاح والشفافية والعكس صحيح، لكن نتيجة هذا الارتباط جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ( $\alpha=0,05$ )، ومنه نستطيع القول بأنه تم رفض فرضية الدراسة الثانية القائلة ب: "تساهم مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون من المؤسسات في تحقيق الإفصاح والشفافية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

مما سبق تبين أن مبدأ الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين، ومبدأ المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء له ارتباط بمبدأ الإفصاح والشفافية حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، لكن هذا الارتباط غير دال إحصائياً.

نصت الفرضية الثالثة لهذه الدراسة على: "يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحقيق الإفصاح و الشفافية"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (9): يوضح العلاقة بين مبدأ دور أصحاب المصالح و الشفافية والإفصاح		
الإفصاح والشفافية	////	
0.828**	معامل الارتباط	مبدأ دور أصحاب المصالح
0.00	مستوى الدلالة	
30	حجم العينة	
** الارتباط دال عند $(\alpha=0,01)$ .		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (9) أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بلغ (0.828) بين مبدأ دور أصحاب المصالح والشفافية والإفصاح وهي قيمة موجبة، وهذا يعني أن الارتباط بينهما ارتباط طردي، أي أنه كلما ارتفعت درجات مبدأ دور أصحاب المصالح كلما ارتفعت معها درجات الشفافية والإفصاح والعكس صحيح، كما أن نتيجة هذا الارتباط جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا  $(\alpha=0,01)$ ، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن قبول الفرض الصفري الذي ينفي وجود العلاقة، وبالتالي تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة الثالثة القائلة بـ"يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحقيق الإفصاح و الشفافية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

من خلال ماسبق تبين أن مبدأ دور أصحاب المصلحة في أساليب حوكمة الشركات له علاقة ارتباطية قوية مع مبدأ الإفصاح والشفافية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (ملبنة الحضنة).

نصت الفرضية الرابعة لهذه الدراسة على: "يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز الإفصاح والشفافية"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (10): يوضح العلاقة بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية		
الإفصاح والشفافية	////	
0.638**	معامل الارتباط	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
0.00	مستوى الدلالة	
30	حجم العينة	
** الارتباط دال عند $(\alpha=0,01)$ .		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (10) أعلاه تم التوصل إلى أن معامل الارتباط بيرسون بين بلغ (0.638) بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية وهي قيمة موجبة، وهذا يعني أن الارتباط بينهما ارتباط طردي، أي أنه كلما ارتفعت درجات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كلما ارتفعت معها درجات الإفصاح والشفافية والعكس صحيح، كما أن نتيجة هذا الارتباط جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا  $(\alpha=0,01)$ ، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن قبول الفرض الصفري الذي ينفي وجود العلاقة، وبالتالي نتوصل إلى قبول فرضية الدراسة الرابعة القائلة بـ "يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز الإفصاح والشفافية" ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

مما سبق تبين أن أفراد عينة الدراسة (ملبنة الحضنة) تأيد بأن هناك علاقة بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الإفصاح والشفافية.

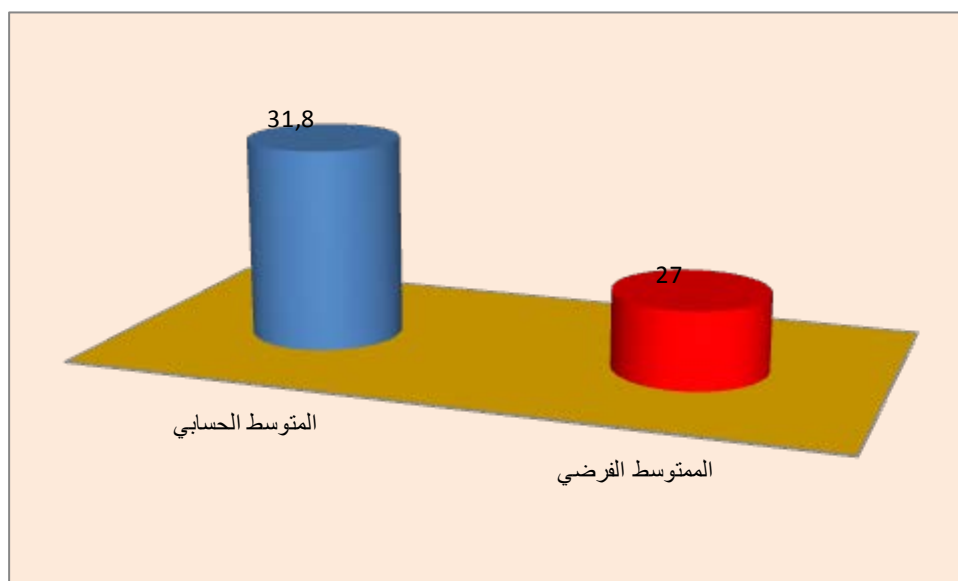
## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

نصت الفرضية الخامسة لهذه الدراسة على: "مستوى الإفصاح والشفافية لدى أفراد عينة الدراسة مرتفع"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (11) : الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على بعد الإفصاح والشفافية								
المتوسط الفرضي للمقياس 27				الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للأفراد	حجم العينة	الدرجة الكلية
القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	t					
دال عند 0.01	0.00	29	7.29	4.80	3.60	31.80	30	الإفصاح والشفافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم (9) : الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على بعد الإفصاح والشفافية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال النتائج المبين بالجدول أعلاه رقم (11) اتضح وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على بعد الإفصاح و الشفافية والذي بلغ 31.80 أنه أعلى من المتوسط الفرضي الذي يفرضه هذا البعد والمقدر بـ 27، بناء عليه فإن مستوى الإفصاح والشفافية لدى

## الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح -دراسة حالة ملبنة الحضنة-

أفراد عينة الدراسة مرتفع، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة والتي بلغت 7.29 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح متوسط الأفراد" ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.01$ )، ومنه تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة الخامسة القائلة بـ"مستوى الإفصاح و الشفافية لدى أفراد عينة الدراسة مرتفع"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

مما سبق تبين أن أفراد عينة الدراسة (ملبنة الحضنة) ترى أن مبدأ الإفصاح والشفافية مرتفع، وهذا يعني أن ملبنة الحضنة تحقق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة لكافة الأطراف ذات المصلحة، بما في ذلك المركز المالي والأداء، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة بين الإدارة وحملة الأسهم، وهذا من وجهة نظرهم.

## خلاصة الفصل:

لقد استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل دور حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال دراسة علاقة كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية من وجهة نظر الإطارات العاملة بملبنة الحضنة، ومن خلال تحليل البيانات تأكد أن ملبنة الحضنة تحترم إلى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات من خلال وجود ثقافة الإفصاح والشفافية، كما تبين كذلك أن هناك علاقة وارتباط وثيق بين مبادئ حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية.

وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات.

كما تبين من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة (ملبنة الحضنة) تحترم إلى حد كبير مبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا ما يعزز الثقة بينها وبين مختلف الأطراف ذات المصلحة، كما أن التطبيق السليم لهذا المبدأ يولد الثقة لدى المستثمرين ويمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

خاتمة

## خاتمة عامة

من خلال ماسبق تبين أنه تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الإقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

بحيث تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد.

وقد خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

### 1\_ النتائج المتوصل إليها:

من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة تم التوصل لمجموعة من النتائج، والتي تعتبر بمثابة اختبار للفرضيات الموضوعة سابقا، ومن النتائج المتوصل إليها من الجانب النظري:

\_ تعتبر حوكمة الشركات على أنها القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح؛

\_ تعتبر حوكمة الشركات بمثابة النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، وتهتم أساسا بالإدارة الرشيدة لشؤون الشركة من أجل ضمان الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بها؛

\_ تهدف حوكمة الشركات لتطوير الأداء، تحقيق العدالة، المصداقية، الإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدر عن الشركة؛

## خاتمة عامة

\_ تتركز مبادئ حوكمة الشركات بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، وباقي أصحاب المصالح الأخرى مثل الدائنين، العاملين، الموردون العملاء، المستثمرين، الحكومات، وغيرها؛

\_ يعتبر الإفصاح من أهم الوسائل لإظهار المعلومات التي تؤثر في موقف متخذي القرارات الإستثمارية حيث يعد أداة الاتصال بين الوحدة الإقتصادية والعالم الخارجي ومن أهم أهدافه الأساسية الإفصاح عن المعلومات التي تتصف بالموضوعية والملائمة والتأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة؛

\_ للإفصاح والشفافية أهمية كبيرة في الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات، فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات؛

\_ إن تطبيق آليات حوكمة الشركات يعمل على إرساء وتكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، وإن عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات.

### 2\_ اختبار الفرضيات:

من خلال الفصل التطبيقي تم توضيح حوكمة الشركات ودورها في تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التطرق لحالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيان على الموظفين داخل الإدارة في ملبنة الحضنة والذي تضمن مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الإقتصادي، وبعد جمع الإجابات وتحليلها تم التوصل إلى:

\_ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ارتباطية بين مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية، من خلال تحليل هذه الفرضية بواسطة معامل الارتباط بيرسون

## خاتمة عامة

تم التوصل إلى أن هناك ارتباط طردي، حيث كلما ارتفعت درجات ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات كلما زادت معها درجات الإفصاح والشفافية، والعكس صحيح كما جاءت نتيجة هذا الارتباط دالة إحصائياً ومنه تم قبول الفرضية.

**الفرضية الثانية:** "تساهم مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين من المؤسسات في تحقيق الإفصاح والشفافية"، من خلال تحليل هذه الفرضية بواسطة معامل الارتباط بيرسون تم التوصل إلى أن هناك ارتباط طردي، حيث كلما ارتفعت درجات مقومات الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين من المؤسسات كلما ارتفعت درجات الإفصاح والشفافية، والعكس صحيح لكن نتيجة هذا الارتباط غير دالة إحصائياً ومنه تم رفض هذه الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** "يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحقيق الإفصاح والشفافية"، من خلال تحليل هذه الفرضية بواسطة معامل بيرسون تم التوصل إلى أن هناك ارتباط طردي، حيث كلما ارتفعت درجات دور أصحاب المصالح كلما ارتفعت معها درجات الإفصاح والشفافية والعكس صحيح ، كما أن نتيجة هذا الارتباط دالة إحصائياً ومنه تم قبول الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** "يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز وتحقيق الإفصاح والشفافية" من خلال تحليل هذه الفرضية بواسطة معامل الارتباط بيرسون تم التوصل إلى أن هناك ارتباط طردي، حيث كلما ارتفعت درجات مسؤوليات مجلس الإدارة كلما ارتفعت درجات الإفصاح والشفافية، والعكس صحيح، كما أن نتيجة هذا الارتباط دالة إحصائياً ومنه تم قبول الفرضية.

**الفرضية الخامسة:** "مستوى الإفصاح والشفافية لدى أفراد عينة الدراسة مرتفع"، بعد المعالجة الإحصائية لهذه الفرضية تم التوصل إلى أن درجة الإفصاح والشفافية مرتفع لدى أفراد عينة الدراسة (ملبنة الحضنة) وهي نتيجة دالة إحصائياً ومنه تم قبول الفرضية.

## خاتمة عامة

### 3\_ التوصيات:

- \_ اعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح.
- \_ إلزام المؤسسات الإقتصادية بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس وللقواعد التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية.
- \_ قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، لأن ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها.
- \_ العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الإستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.
- \_ ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساوي على كافة المساهمين.
- \_ العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- \_ العمل على زيادة فاعلية مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

### آفاق الدراسة:

- 1\_ دور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية.
- 2\_ آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

قائمة

المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### 1. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1\_ أحمد علي خضر، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، 2006.
- 2\_ أحمد ماهر، "تطوير المنظمات (الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير)"، الجلال للطباعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 3\_ أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الإسكندرية، الجزء الأول، 2006.
- 4\_ أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 5\_ سالم بن سلام حمد الفلتي، "حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- 6\_ طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (المفاهيم المبادئ التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الطبعة 1، مصر، 2005.
- 7\_ طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية الأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 8\_ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006.

## قائمة المصادر والمراجع

9\_ عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، اتحاد المصارف العربية 2007.

10\_ محمد أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، 2005.

11\_ محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.

12\_ مصطفى يوسف، "عولمة الأسواق المالية المعاصرة"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

### ثانياً: رسائل ومذكرات

1\_ طلحة أحمد، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك ومالية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2010/2011.

2\_ ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

3\_ مبروك قدوري، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2012.

## قائمة المصادر والمراجع

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات.

1\_ بلعادي عمار، "دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح"، الملتقى الدولي حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة\_واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07\_08/12/2010.

2\_ جميل أحد، سفير محمد، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح" الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر\_بسكرة، الجزائر، يومي 06\_07 ماي 2012.

3\_ محمد طارق يوسف، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ماي 2007.

4\_ مصطفى السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية"، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية، يومي 04\_05/12/2007.

5\_ زرزار العياشي، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات"، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة\_واقع ورهانات وآفاق جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07\_08/04/2010.

## قائمة المصادر والمراجع

رابعاً: المجلات.

1\_ أحمد رجب عبد الملك، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة حلوان، العدد 10.

2\_ عمر شريقي، "التدقيق الداخلي كأحد آليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، جامعة سطيف 1، 2005.

3\_ فيصل محمد الشوارة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

4\_ محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، مجلة لبنك الإستثمار القومي، العدد 03 القاهرة، جويلية 2007.

5\_ محمد مطر وعبد الناصر نور، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، كانون الثاني، 2007.

II. باللغة الأجنبية.

1 Angel Gurría OECD Secretary-General), *G20/OECD Principales of Corporate Governance (Arabic version)*, OECD Publishing, Paris, 2017

# الملاحق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان

دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح

دراسة حالة\_ ملينة الحضنة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح" وذلك لإتمام إنجاز مذكرة تخرج ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم علماً أن البيانات التي ستقدمونها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وإن دقة النتائج التي ستتوصل لها هذه الدراسة تتوقف على مدى تجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين أيديكم لذا نرجو منكم إعطائه الأهمية المناسبة.

المشرف: بدروني عيسى

الطالبة: ديلمي قمر

## معلومات شخصية

العمر:

أقل من 30 سنة ( ) من 30 إلى 35 سنة ( ) من 36 إلى 40 سنة ( ) أكبر من 40 سنة ( )

المؤهل العلمي:

ليسانس ( ) ماستر ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخرى ( )

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى 10 سنوات ( ) من 11 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

المستوى الوظيفي:

مجلس الإدارة ( ) مدير ( ) أخرى ( ) ..... ( يرجى الذكر )

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	<b>المحور الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وعلاقته بالإفصاح والشفافية</b>					
1	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة.					
2	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة.					
3	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير حوكمة الشركات.					
4	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة.					
5	تتناسب مبادئ حوكمة الشركات مع متطلبات الإفصاح في الشركة.					
	<b>المحور الثاني: الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرون من المؤسسات وعلاقته بالإفصاح والشفافية</b>					
1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط حوكمة الشركات.					
2	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات الأسهم					
3	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية.					

					4	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة
					5	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.
					6	ينبغي على المستثمرين من المؤسسات أن يفصحوا عن سياسات حوكمة الشركات .
					7	يجب أن يفصح المستثمرون عن الكيفية التي يتعاملون بها.
					8	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.
					9	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل.
						<b>المحور الثالث: دور أصحاب المصلحة في أساليب حوكمة الشركات وعلاقته بالإفصاح والشفافية.</b>
					1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لإحكام القانون.
					2	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.
					3	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة.
					4	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.
						<b>المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإفصاح والشفافية.</b>
					1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.
					2	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات العلاقة.
					3	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.
					4	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.
					5	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

المحور الخامس: مستوى الإفصاح والشفافية في ملبنة الحضنة.

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.					
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لكافة المساهمين بجميع فئات الأسهم					
3	يؤدي الإفصاح إلى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين .					
4	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم .					
5	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.					
6	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.					
7	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
8	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.					
9	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار قوته.					

تم تحكيمه من طرف مجموعة من الأساتذة:

د/ بدروني عيسى.

د/ إسماعيل السبتي.

د/ القري عبد الرحمان.

د/ قمان مصطفى.

د/ غربي حمزة.

## ملاحق جداول spss

السن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 30 سنة	17	56.7	56.7	56.7
من 30 الى 35 سنة	11	36.7	36.7	93.3
Valid من 36 الى 40 سنة	1	3.3	3.3	96.7
أكبر من 40 سنة	1	3.3	3.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

العلمي المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ليسانس	6	20.0	20.0	20.0
Valid ماستر	20	66.7	66.7	86.7
أخرى	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

المهنية الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	17	56.7	56.7	56.7
من 5 الى 10 سنوات	11	36.7	36.7	93.3
Valid من 11 الى 15 سنة	1	3.3	3.3	96.7
أكثر من 15 سنة	1	3.3	3.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الوظيفي المستوى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدير	6	20.0	20.0	20.0
Valid أخرى	24	80.0	80.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

**Correlations**

	ا ضمان وجود أساس لاطار فعال لحوكمة الشركات	الافصاح و الشفافية
ا ضمان وجود أساس لاطار فعال لحوكمة الشركات	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 .375* 30
الافصاح و الشفافية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.375* .041 30

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**Correlations**

	الافصاح و الشفافية	مقومات الحقوق و المعاملة المتكافئة للمساهمين و المستثمرون
الافصاح و الشفافية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 .267 30
مقومات الحقوق و المعاملة المتكافئة للمساهمين و المستثمرون	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.267 .154 30

**Correlations**

		الافصاح و الشفافية	مبدأ دور أصحاب المصالح
الافصاح و الشفافية	Pearson Correlation	1	.828**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	30	30
مبدأ دور أصحاب المصالح	Pearson Correlation	.828**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	30	30

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

		الافصاح و الشفافية	مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة
الافصاح و الشفافية	Pearson Correlation	1	.638**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	30	30
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	Pearson Correlation	.638**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	30	30

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الافصاح و الشفافية	30	31.8000	3.60459	.65811

**One-Sample Test**

	Test Value = 27					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الافصاح و الشفافية	7.294	29	.000	4.80000	3.4540	6.1460

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.693	5

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.732	9

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.812	4

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.778	5

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.854	9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح حيث أصبح موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة، خاصة بعد سلسلة الأزمات التي مست كبرى الشركات في العالم، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مفاهيم ومبادئ وأهمية وأهداف حوكمة الشركات بالإضافة إلى مفاهيم أساسية حول الإفصاح والشفافية، ومدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية، وتم تدعيم هذه الدراسة بدراسة ميدانية في ملبنة الحضنة لمعرفة علاقة مبادئ الحوكمة بالإفصاح والشفافية.

إذ يعد الإفصاح والشفافية من أحد أهم المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات، إذ أن مفهوم هذه الأخيرة تطور موازاً مع مفهوم الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح، الشفافية.

### **Abstract:**

This study aims at highlighting the role of corporate governance in establishing the principle of transparency and disclosure. Corporate governance has become an important issue, especially after the series of crises that have hit the world's largest companies. The theoretical aspects, principles and objectives of corporate governance, On disclosure and transparency, and the impact of corporate governance on disclosure and transparency. This study was supported by a field study in the incubator to learn about the relationship between the principles of governance and transparency.

Disclosure and transparency are one of the most important principles of corporate governance, as the concept of the latter evolves in parallel with the concept of disclosure and transparency.

**Keywords:** Corporate Governance, Disclosure, Transparency.